

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢٨

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راغوثاهالي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

## جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-76297 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا وأذربيجان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بالتطورات الأخيرة في جنوب القوقاز، وعلى وجه التحديد بشأن الحالة بين أرمينيا وأذربيجان.

منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9132)، في ١٥ أيلول/سبتمبر، ظلت الحالة هشة، حيث تبادل الجانبان بانتظام الاتهامات بانتهاك وقف إطلاق النار. ومع ذلك، وعلى الرغم من الحوادث المتفرقة، ظهر بصيص أمل في إحراز تقدم في الجهود الدبلوماسية الجارية في أعقاب تجدد العنف في منتصف أيلول/سبتمبر. وقد شهدنا بالفعل عدة مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى في الأشهر الأخيرة.

ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس جمهورية أذربيجان في براغ على هامش الاجتماع الأول للجماعة السياسية الأوروبية، بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية

ورئيس المجلس الأوروبي. وأسفر الاجتماع عن اتفاق على نشر قدرة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في أرمينيا، التي انتهت ولايتها أمس. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالتقارير التي تفيد بأنه يجري تصور إيفاد بعثة للاتحاد الأوروبي أطول أجلا إلى أرمينيا، يكون هدفها النهائي الإسهام في تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الزعيمان الأرميني والأذربيجاني مرة أخرى في سوتشي، واستضافهما رئيس الاتحاد الروسي، حيث اتفقا، في جملة أمور، على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وبالإضافة إلى المحادثات على مستوى القادة، عقدت عدة اجتماعات على مستوى وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في الأشهر الأخيرة. فعلى سبيل المثال، اجتمع وزيرا خارجية أرمينيا وأذربيجان في نيويورك في أيلول/سبتمبر تحت رعاية وزير خارجية الولايات المتحدة.

وفي محافل مختلفة، ظل الجانبان كذلك يناقشان عناصر لتسوية تفاوضية محتملة، بما في ذلك المسائل الحاسمة المتعلقة بتعيين الحدود وترسيمها في إطار الاعتراف المتبادل بسلامتهما الإقليمية وسيادتهما. ونشيد بجميع تلك المشاركات وجهود الوساطة الجارية ونحث على تنسيقها تنسيقا وثيقا لضمان أقصى قدر من الفعالية.

وبالإضافة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي التي وافق عليها الجانبان، أوفدت كذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، علاوة على منظمة معاهدة الأمن الجماعي - بناء على طلب أرمينيا - بعثات تقنية إلى أرمينيا.

وحت الأمين العام، من جانبه، خلال اجتماعاته الثنائية مع رئيس وزراء أرمينيا باشينيان ووزير خارجية أذربيجان بيراموف على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، على إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سلمية. وكرر رسالته خلال اجتماع الأسبوع الماضي مع وزير الخارجية الأرميني ميرزويان. وستواصل الأمم المتحدة البقاء على اتصال وثيق مع جميع

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أشار الأمين العام إلى أنه يتابع بقلق التطورات الجارية حول ممر لاتشين. وحثّ الجانبين على تهدئة التوترات وضمان حرية وأمن الحركة على طول الممر، بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً. كما كرر دعمه لجهود الوساطة الجارية في المنطقة. وتواصل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من أرمينيا وأذربيجان الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة مع السلطات وتقف على أهبة الاستعداد للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناشئة، إذا طلب منها ذلك وحسبما تسمح به الظروف.

وكما شهدنا مراراً وتكراراً، ومؤخراً في أيلول/سبتمبر، فإن الخسائر البشرية المحتملة لاستئناف النزاع يمكن أن تكون كبيرة. إن أي نزاع متجدد لن يؤثر على شعب أرمينيا وأذربيجان فحسب ولكن أيضاً على الأرجح على سكان منطقة جنوب القوقاز الأوسع وما وراءها. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بحدوث ذلك. ويجب على الأطراف التقيد بالتزامها بالتنفيذ الكامل للبيان الثلاثي بشأن وقف إطلاق النار المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ والبيانات والالتزامات اللاحقة المتفق عليها، فضلاً عن مضاعفة جهودها الدبلوماسية لتحقيق تسوية تفاوضية ودائمة وسلمية قبل فوات الأوان.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيد ينتشا على إحاطته. إن الأحداث التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية تبعث على القلق الشديد. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على نقطتين:

أولاً، من غير المقبول إغلاق حركة المرور منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر عبر الممر الذي يربط ناغورنو - كاراباخ بأرمينيا. وقد أدى إغلاق ممر لاتشين مباشرة إلى عزل سكان ناغورنو - كاراباخ وكانت له عواقب إنسانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وتدعو فرنسا إلى

الجهات الفاعلة ذات الصلة والأطراف المعنية، وهي على استعداد لدعم جهود السلام الجارية حسب الاقتضاء. وبناء على دعوة من الحكومتين المضيفتين، يواصل فريقاً الأمم المتحدة القطريان في أرمينيا وأذربيجان كذلك إجراء تقييمات مختلفة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات وتقييمات برنامجية، بما في ذلك الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع التي يمكن الوصول إليها، حسب الاقتضاء.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من تلك الارتباطات الدبلوماسية الواعدة، فإن التوترات على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وفي محيط المناطق الخاضعة لسيطرة قوات حفظ السلام الروسية لم تهدأ كما كان مأمولاً، مع الإبلاغ عن حوادث مختلفة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي أحدث علامة على تصاعد التوترات، وردت تقارير عن احتجاجات بالقرب من مركز روسي لحفظ السلام على طريق لاتشين، وهو شريان حيوي للسكان الذين يعيشون في المنطقة. وأفيد بأن الاحتجاجات كانت ضد ما يزعمون أنه استغلال غير قانوني للموارد المعدنية وتأثيره البيئي على المنطقة المحيطة. والأمم المتحدة، التي لا توجد في ممر لاتشين ولا في المناطق الخاضعة لولاية حفظة السلام الروس، ليست في وضع يمكنها من التحقق من مختلف الادعاءات والمزاعم أو تأكيدها. وتستمر الاحتجاجات، حسب علمنا، فيما نجتمع هنا.

وفي الأيام القليلة الماضية، كتبت كل من أرمينيا وأذربيجان إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بشأن الأحداث الأخيرة، وزعم كل منهما حدوث انتهاكات للالتزامات المتفق عليها من طرف الجانب الآخر وتحدى كل منهما ادعاءات الآخر. وتختلف رواياتهما عن التطورات والوضع اختلافاً كبيراً. واتهم كل جانب الآخر بانتهاك البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ الذي وقعه قادة أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي. وأشارت تقارير إعلامية وبيانات من قوات حفظ السلام الروسية في المنطقة إلى أن بعض السلع والإمدادات الإنسانية والطبية تمكنت من المرور. ومن الضروري السماح للسكان، ولا سيما المحتاجين منهم، بالسفر بحرية والحصول على الخدمات الأساسية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام قوات حفظ السلام الروسية بتيسير وضمان المرور الآمن عبر الممر.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، تشعر بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في التوترات بين أرمينيا وأذربيجان. وما زلنا نشدد على أهمية وقف التصعيد وضبط النفس. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن مفاجمة الحالة من خلال أعمال التصعيد أو الخطاب التصعيدي، لا سيما بالنظر إلى العواقب الإنسانية المحتملة. ومن المهم تخفيف حالة المدنيين والامتناع عن جعل حياتهم أكثر خطورة.

ونردد بيان الأمين العام الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بشأن ضمان حرية وأمن الحركة على طول ممر لاتشين، تمشياً مع البيان الثلاثي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ عن أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي. تعزز هذه التطورات الأخيرة الحاجة إلى إيجاد تسوية شاملة ومستدامة تبني على التقدم الذي أحرز بالفعل. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية البيانات الثلاثية، بما في ذلك البيانات الصادرة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وتجدد دولة الإمارات العربية المتحدة موقفها المبدئي بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري دائم للنزاعات. وما زلنا نحث الطرفين على حل خلافاتهما بالوسائل السلمية والدبلوماسية، تمشياً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونشجع الطرفين على المشاركة البناءة وبحسن نية في جهود الوساطة بغية تحقيق سلام طويل الأجل في المنطقة.

وفي وقت يتسم بعدم اليقين الإقليمي والجيوسياسي، يجب علينا، نحن أعضاء المجلس والمجتمع الدولي، أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز الاستقرار والحوار والتعايش السلمي. وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

**السيد خوجة** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

وقد أحطنا علماً بالرسالتين الموجهتين من أرمينيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/688) ومن أذربيجان إلى الأمين العام (S/2022/885).

إعادة فتح ممر لاتشين دون قيد أو شرط أمام حركة المرور وإيصال الإمدادات إلى ناغورنو - كاراباخ، مع ضمان احترام حقوق السكان الذين يعيشون هناك.

وتدعو فرنسا إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ونشير أيضاً إلى أنه يجب ضمان الحركة الآمنة للأشخاص والمركبات والبضائع على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين، على نحو ما تعهدت به أذربيجان. وتدعو أيضاً إلى وصول المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة إلى السكان المعنيين فوراً وبحرية ودون عوائق، ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بما في ذلك عبر ممر لاتشين. ونشير إلى أن القوافل الأولى للجنة الدولية للصليب الأحمر قد مرت بنجاح عبر الممر.

ثانياً، إن فرنسا تدعو أرمينيا وأذربيجان إلى تهيئة بيئة مؤاتية للاختتام الناجح للمفاوضات الجارية وإحراز تقدم، من خلال الحوار حصراً ودون أي استخدام للقوة، بغية تسوية كل مسألة معلقة، بما في ذلك مسألة الحقوق والضمانات لسكان ناغورنو - كاراباخ.

وستواصل فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين أرمينيا وأذربيجان. ونؤيد الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن جميع المواضيع قيد التفاوض، بما في ذلك مشروع معاهدة السلام وترسيم الحدود والمسائل الإنسانية وفتح قنوات الاتصال، بغية تحقيق سلام دائم في المنطقة. وكما ذكر في مجلس الأمن اليوم، فإن الاجتماع الذي عُقد في براغ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر بين رئيس فرنسا ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس أذربيجان ورئيس وزراء أرمينيا قد أحرز تقدماً كبيراً. وفرنسا على استعداد لدعم الطرفين في الإسهام في تحقيق تلك الأهداف، بالتنسيق مع جميع الشركاء والأطراف المعنية. وقد أصدرنا مسودة بيان صحفي مفتوحة للتعليق حتى الساعة ١٠ صباحاً غداً، وأشكر الجميع مقدماً على مساهمتهم.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

أحاطت الصين علما بالرسالتين الأخيرتين الموجهتين من أرمينيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/688) ومن أذربيجان إلى الأمين العام (S/2022/885) بشأن الحالة في ممر لاتشين، وتعرب عن قلقها إزاء الحالة الراهنة وأثرها الإنساني. ونعتقد أن النزاعات ذات الصلة المتعلقة بممر لاتشين ينبغي حلها من خلال الحوار والمشاورات. وقد قامت روسيا بالكثير لتحقيق هذه الغاية مع إحراز تقدم إيجابي، وهو ما ترحب به الصين. ونأمل أن يتم حل الخلافات بين أرمينيا وأذربيجان حول ممر لاتشين في أقرب وقت ممكن بفضل المساعي الحميدة لروسيا والأطراف الأخرى المعنية.

إن أرمينيا وأذربيجان جارتان قريبتان، وتحقيق الأمن المشترك والتنمية من خلال التعاون يصب في المصالح الأساسية لكلا البلدين. وفي السنوات الأخيرة، أصدرت أرمينيا وأذربيجان وروسيا أربعة بيانات ثلاثية، تحدد ترتيبات بشأن وقف الأعمال العدائية، والتعاون الاقتصادي والنقل، والمسائل الحدودية، على التوالي، مما يدل على الإرادة السياسية للبلدين لحل المنازعات من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

ونشجع أرمينيا وأذربيجان على أساس هذه البيانات الثلاثية الأربعة والمساعي الحميدة لروسيا والأطراف المعنية الأخرى على الالتقاء في منتصف الطريق وحل النزاعات بين البلدين على النحو المناسب استنادا إلى القانون الدولي المعترف به عالميا والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وتؤيد الصين أي جهد دبلوماسي يسهم في تحقيق هذا الهدف كما أنها ستؤيد دورا بناء لتحقيق هذه الغاية.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته اليوم.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء العوائق المستمرة أمام استخدام ممر لاتشين والآثار الإنسانية المتزايدة للحالة. وأود أن أكون واضحا: إن العقبات التي تعترض استخدام ممر لاتشين تعيد عملية السلام إلى الوراء، وتقوض الثقة الدولية في هذه العملية، وتتطوي على آثار إنسانية خطيرة محتملة.

وعلى الرغم من المنظورات المتناقضة، فإن المعلومات المقدمة تساعدنا على فهم التطورات في الميدان ودينامياتها وتأثيرها على السكان. وعلى الرغم من اختلاف الآراء بشأن مسائل معينة، فإننا نقدر التزام الجانبين بالحوار والحل السلمي لجميع المسائل.

ونسلم بأهمية ضمان حرية وأمن الحركة على طول الممر، تمشيا مع الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بين البلدين. وينبغي أن يحترم كلا الجانبين هذه الاتفاقات وأن يعمل على تنفيذها. وتكتسي حرية حركة السلع والأشخاص في ممر لاتشين أهمية كبيرة بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المنطقة وحولها. ووفقا لما اتفق عليه الجانبان، فإن وحدة حفظ السلام الروسية المنتشرة حاليا في المنطقة مسؤولة عن تنظيم حركة الأشخاص والبضائع والمركبات على الطريق.

وفيما يتعلق بالشواغل الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية، ندعو كلا الجانبين إلى المشاركة بشكل كامل في المحادثات بغية إيجاد حلول متفق عليها بصورة متبادلة. فالحوار هو أفضل طريقة للتعامل مع أي مسألة. وفي هذا السياق، نشير إلى اجتماع الزعيمين الأرميني والأذربيجاني على هامش مؤتمر قمة الجماعة السياسية الأوروبية في براغ في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، حيث تم الاتفاق على إفاد بعثة من المراقبين الأوروبيين إلى الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. وعقدت اجتماعات هامة أخرى، كما سمعنا من الأمين العام المساعد ينتشا. وهذا هو المسار الصحيح الذي ينبغي سلوكه، ونرحب بهذه التطورات.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجانبين أعربا عن التزامهما بالتوقيع على معاهدة سلام في أقرب وقت ممكن. ولا يسعنا إلا أن نبرز أهمية ذلك ليس لتحقيق استقرار منطقة الحدود فحسب، بل ولإيجاد حل سلمي شامل لجميع المسائل المعلقة. ولا بديل عن التوصل لحل تفاوضي سلمي من خلال طريق الدبلوماسية، الذي نأمل أن يؤدي إلى إبرام معاهدة سلام. وكلما أسرعت أرمينيا وأذربيجان في التحرك في هذا الاتجاه، كان ذلك أفضل لشعبي هذين البلدين وللمنطقة.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

السيدة إيفستيفغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته. كما نوده بمشاركة الممثلين الدائمين لأرمينيا وأذربيجان في جلستنا اليوم.

يساورنا القلق إزاء المعلومات التي تلقيناها بشأن إغلاق ممر لاتشين، الذي نتج عن خلافات بشأن تطوير مستودعات الخام في المنطقة. فممر لاتشين يكفل وجود رابط بين ناغورنو - كاراباخ وأرمينيا. ووفقا للبيان الذي أدلى به قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، فإن ممر لاتشين يخضع لسيطرة وحدة حفظ السلام الروسية، التي لا تزال ضامنة للاستقرار في المنطقة وتنفذ أهدافها بفعالية.

ومن المهم ملاحظة أنه عندما تم التوقيع على بيان ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، تعهدت الأطراف بالتزامات يجب التقيد بها بدقة، من بين أمور أخرى، لضمان عدم تعرض حياة المدنيين لمشاكل أو صعوبات. ونتوقع استعادة سبل الربط بشكل كامل في المستقبل القريب جدا. وخلال الأيام الأخيرة، بذل الجانب الروسي، من خلال وزارة دفاعه وقيادة وحدة حفظ السلام التابعة له في المنطقة ووزارة الخارجية، كل الجهود اللازمة لتسوية الحالة في ممر لاتشين في أقرب وقت ممكن.

وقد نظمنا اتصالات منتظمة مع شركائنا من أذربيجان وأرمينيا، تمكنا على إثرها من استئناف إمدادات الغاز إلى ناغورنو - كاراباخ وإعادة فتح ممر لاتشين جزئيا أمام حركة المرور. ويجري الاتفاق على معايير لزيارة خبراء البيئة الأذربيجانيين مستودعات الخام في ناغورنو - كاراباخ.

ونتوقع أن تنفذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بوساطة روسية بشأن وقف إطلاق النار وعدم استعمال القوة. وندعو أذربيجان وأرمينيا إلى ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من التوترات، والالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في البيانات الثلاثية التي أدلى بها قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ١١ كانون الثاني/يناير و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

وندعو حكومة أذربيجان وغيرها من الجهات المسؤولة عن أمن الممر إلى استعادة حرية الحركة، بما في ذلك للاستخدام الإنساني والتجاري، في أقرب وقت ممكن. وتشجعنا عودة إمدادات الغاز لشعب ناغورنو - كاراباخ. وأي محاولة لقطع الخدمات الأساسية عن السكان المدنيين في ناغورنو - كاراباخ غير مقبولة. وستواصل الولايات المتحدة دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، والوقف الفوري للأنشطة التي تقوض عملية السلام، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويجب إيجاد حل للمظالم المعلقة بين أرمينيا وأذربيجان من خلال المفاوضات السلمية. فالمفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم. ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بدوره وأن يظل مشاركا في الجهود الرامية إلى الوساطة دبلوماسيا من أجل تحقيق سلام دائم.

وعلى نحو ما ظهر على مر الزمن، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري من جانب واحد لهذا النزاع. ويجب أن يعيد الطرفان الالتزام بالعملية الدبلوماسية وإعادة إنشاء خطوط اتصال مباشرة عبر القنوات الدبلوماسية. ويجب أن تكثف جميع الأطراف مشاركتها الدبلوماسية وأن تحرز تقدما نحو تطبيع علاقاتها من خلال اتفاق سلام شامل ومستدام.

ويجب أن تكون هناك تسوية شاملة عن طريق التفاوض لجميع المسائل المتبقية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق وقف إطلاق نار مستدام وإيجاد حل سلمي لهذا النزاع. ونواصل المشاركة بنشاط على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف ومع الشركاء خلال عملنا على تحقيق ذلك الهدف المشترك. وما برحنا على استعداد لتيسير الحوار بين أرمينيا وأذربيجان على الصعيد الثنائي والثلاثي وبالتنسيق مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية تحقيق تسوية سياسية طويلة الأجل للنزاع وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية التوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض لجميع المسائل المتبقية بين أرمينيا وأذربيجان.

ونواصل اتصالاتنا مع حكومتي أرمينيا وأذربيجان. ولا سبيل لتحقيق السلام الدائم إلا من خلال المساعي الدبلوماسية، متشبا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتواصل المملكة المتحدة دعم جهود المفاوضات التي تقودها جهات دولية والتي ترمي إلى ضمان الاستقرار والسلام في المنطقة.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين

العام المساعد ينتشا على إحاطته.

تلقت البرازيل بقلق التقارير عن فرض قيود على حرية التنقل في ممر لاتشين. إن حق المرور على ذلك الطريق هو أحد ركائز البيان الثلاثي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وأي عوائق، بغض النظر عن ذريعتها، تعرض للخطر رفاه شعب ناغورنو - كاراباخ وتهدد عملية المصالحة بين أرمينيا وأذربيجان في نزاع أودى بالفعل بحياة الآلاف من البشر.

ولحسن الحظ، لم تؤد التوترات التي حدثت خلال الأيام القليلة الماضية إلى حوادث عنف. ونشجع الطرفين على التحلي بضبط النفس في خطابهما، حتى لا يتم تفسير قسوة أقوالهما على أنها تحريض على استئناف الأعمال العدائية. ومن الضروري إبقاء قنوات الحوار مفتوحة واتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية توضيح الحقائق بموضوعية وإيجاد حلول عملية.

ونحيط علما بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي، والتي أسهمت في استئناف إمدادات الغاز إلى المنطقة. ونشجع الأعضاء الآخرين على العمل بطريقة بناءة بنفس القدر للحيلولة دون تصاعد الأزمة وتجنب مخاطر تدهور الحالة الإنسانية.

يوفر إعلان ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ خارطة طريق أولية لبناء السلام. ومن الضروري أن يتمتع الطرفان عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تشكل انتهاكات لبنود الإعلان من أجل تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ اللجنة المنشأة بغرض ترسيم الحدود الثنائية لولايتها بنجاح.

ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل والتام لأحكام هذه البيانات هو أكثر الطرق استدامة لتطبيع العلاقات بين باكو ويريغان. وجميع الوثائق الأربع شاملة بطبيعتها ومترابطة ارتباطا لا ينفصم. وتتبع أحكامها من بعضها البعض، وسيكفل تنفيذها أن تتوفر لنا الظروف المواتية لتحقيق السلام المستدام في جنوب القوقاز، الأمر الذي لا يخدم مصالح بلدان المنطقة فحسب، بل جميع جيرانها أيضا.

ونعتزم مواصلة تقديم كل المساعدة اللازمة إلى باكو ويريغان للتأكد من تنفيذ الاتفاقات بشكل ونطاق مقبولين لكلا الجانبين.

ويواصل الفريق العامل الثلاثي الأطراف المعني بإزالة العراقيل أمام جميع الأنشطة الاقتصادية وأنشطة النقل في المنطقة عمله، وهو الفريق الذي يشترك في رئاسته نواب رؤساء وزراء روسيا وأذربيجان وأرمينيا. وقد عُقد آخر اجتماع للفريق في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

وبالإضافة إلى ذلك، نواصل العمل مع الجانبين الأرميني والأذربيجاني في التحضير لإبرام معاهدة سلام. ونرى أن جميع المنازعات بين أرمينيا وأذربيجان ينبغي حلها بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصرا. وفيما يتعلق بتسوية المسائل الحدودية، فإنه يجب حلها داخل إطار عمل اللجنة الثنائية المعنية بتعيين الحدود بين أذربيجان وأرمينيا، بمساعدة استشارية من روسيا.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر

الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته المفيدة جدا.

لا تزال المملكة المتحدة يساورها قلق عميق إزاء إغلاق ممر لاتشين مؤخرا. ويسرنا أن إمدادات الغاز إلى المنطقة قد استؤنفت، ولكننا ما زلنا ندعو إلى إعادة فتح الممر فورا. فممر لاتشين هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله إيصال الضروريات اليومية إلى المنطقة. ويزيد إغلاق الممر منذ أكثر من أسبوع من احتمالات حدوث عواقب إنسانية وخيمة - خاصة في فصل الشتاء. ونلاحظ أيضا مع القلق تقطع السبل بالمدينين بسبب الإغلاق، ونحث على إيلاء الأولوية لعودتهم من دون عوائق.

الأمين العام المساعد ينتشا على المعلومات التي تشاطرها مع المجلس، وأرحب بممثلي أرمينيا وأذربيجان في المجلس.

ما فتئت المكسيك تتابع بقلق التوترات المتصاعدة المحيطة بالحالة في ممر لاتشين. فالآثار الإنسانية المحتملة التي يمكن أن تنتج عن ذلك في ظروف الشتاء، إذا استمر منع عبور المركبات والأشخاص، مثيرة للقلق. وندعو إلى السماح بحرية الحركة على طول الممر، بما يتماشى مع أحكام الاتفاق المبرم في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وإلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، تكرر المكسيك دعوتها الطرفين إلى احترام جميع أحكام الاتفاق المذكور أعلاه وتنفيذها تنفيذا كاملا وحل خلافاتها عن طريق الحوار بغية إبرام اتفاق سلام، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في الاستقرار الإقليمي. وندعو الأطراف الفاعلة الدولية التي يمكنها الدخول في حوار مع الطرفين إلى حثهما على حل خلافاتهما من خلال القنوات الدبلوماسية.

وقبل كل شيء، ندعو الطرفين إلى تجنب أي عمل قد يؤدي إلى احتدام التوترات أو يثير التصعيد. لقد كانت التكلفة البشرية في الأزمات السابقة باهظة للغاية ويجب تجنب أي حالة يمكن أن تعرض السكان المدنيين للخطر.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

نأسف لنصاعد التوترات في الأسابيع الأخيرة. وتشعر النرويج بقلق خاص إزاء التطورات في ممر لاتشين واحتمال زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد ترتب على إغلاق الممر بالفعل آثار إنسانية خطيرة. فقد توقفت الإمدادات الطبية وعمليات الإجلاء الطبي. وأي توقف في إمدادات السلع والخدمات الأساسية يضر أولا بالفئات الأكثر ضعفا. ويمكن، بل يجب، تجنب ذلك.

وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالاتفاقات التي يجسدها البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وعلى وجه

**السيدة تورويتيتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

إن كينيا يساورها قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العوائق على طول ممر لاتشين، الذي نفهم أنه يكتسي أهمية حاسمة لوصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة ناغورنو - كاراباخ. وندعو الجانبين إلى تهدئة التوترات الحالية والتعاون في ضمان حرية وأمن الحركة على طول الممر، بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا.

ونشدد على ضرورة أن يمارس الطرفان أقصى درجات ضبط النفس وأن يمتنعا عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتمتع الجانبان عن نشر معلومات مغلوطة أو مضللة، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لأنها يمكن أن تثير الذعر بين الناس وأن تقوض الجهود المبذولة لاحتواء الوضع واستعادة الهدوء والتفاهم.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لأي نزاع، بما في ذلك هذا النزاع. ولكن استخدام الأدوات المتاحة في ميثاق الأمم المتحدة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، بما في ذلك المشاورات والمفاوضات، يوفر أفضل الفرص للتوصل إلى نتيجة مستدامة.

ولذلك، نشجع الأطراف المعنية على مواصلة العمل مع الجانبين من أجل إيجاد تسوية شاملة ومستدامة للنزاع وتحقيق تطبيع العلاقات على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كلتا الدولتين لسيادة إحداهما الأخرى وسلامتها الإقليمية داخل حدودهما.

وأود أن أكرر التأكيد على أنه ينبغي السعي إلى الحوار بوصفه الخيار الرئيسي والأنسب في حل النزاعات. ويتعين على البلدين المشاركة في الحوار بحسن نية. وبالإرادة السياسية والتصميم، سيسفر هذا الحوار، في نهاية المطاف، عن نتائج ملموسة ستعود بالنفع على البلدين وشعبيهما على حد سواء.

**السيد غوميس روبيدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** أكرر التأكيد على ما قاله المتكلمون السابقون في توجيهه الشكر إلى

مواصلة العمل معا لاستتباط سبل للتعايش السلمي بين الشعبين في إطار المفهوم الحديث للدولة بموجب القانون الدولي.

وإسهاما في الإحاطة اليوم، أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية: أولاً، نكرر دعوتنا إلى وقف تصعيد التوترات ونحث الجانبين بقوة على الامتناع عن جميع الإجراءات الأحادية والخطب التحريضية، التي ثبت في الماضي أنها تتفاقم بسهولة لتتحول إلى أعمال عدائية مسلحة. وبينما تسعى سلطات الدولة إلى إحلال السلام من خلال تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار القائمة، يجب أن تلتزم المجتمعات المحلية نفسها بنفس القدر بكل أي منازعات ناشئة فيما يتعلق بنزاع ناغورنو - كاراباخ عبر الحوار والإجراءات البناءة. ونحث القادة المحليين والمجتمع المدني على دعم جهود السلام من خلال تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية وتجنب العمل المثير للانقسام.

ثانياً، نكرر دعوتنا للطرفين إلى أن يظلا ملتزمين بالتنفيذ الكامل لجميع البيانات الثلاثية التي تشكل، في رأينا، خطوات هامة نحو الوقف الكامل للأعمال القتالية وإيجاد حل تدريجي للنزاع وتطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان. ويجب على جميع الأطراف ضمان التنفيذ المتسق لمسؤولياتها، وفقاً لأحكام البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، بما في ذلك أحكام الفقرة ٦ المتعلقة بممر لاتشين.

ومن المهم أيضاً أن تتم عملية ترسيم الحدود وتعيينها على أساس القواعد الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء اعتبار خاص لمبادئ الاعتراف المتبادل بالسلامة الإقليمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الاستيلاء على الأراضي والتسوية السلمية للمنازعات.

ثالثاً، نحث على تقديم الدعم الدولي لتطبيع العلاقات بين البلدين. ومع مواجهة القارة الأوروبية بالفعل الكثير من الاضطرابات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، فضلاً عن الحالات المضطربة الأخرى، فإن ضمان تهدئة التوترات في جنوب القوقاز يصب في مصلحة السلام والأمن الدوليين. ومن شأن تنفيذ تدابير لبناء الثقة والمصادقية أن يساعد على تعزيز السلام الهش السائد حالياً بين الجانبين.

الخصوص، ندعو أذربيجان إلى ضمان الحركة الآمنة على طول ممر لاتشين. وليس من مصلحة أحد التسبب في حالة إنسانية يمكن تجنبها في ناغورنو - كاراباخ. وينبغي البحث عن حلول من خلال الحوار والمبادرات الدبلوماسية. ونحث الأطراف على إبداء أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات لتهدئة الحالة والعودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية ومن دون شروط مسبقة.

ونرحب بتناول مجلس الأمن لهذه المسألة اليوم. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يصمد أمام العاصفة على أمل زوالها. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة الجارية في المنطقة ونرحب بجهود المجتمع الدولي للمساعدة في دفع المفاوضات قدماً.

**السيدة هاكامان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينيتشا على إحاطته بشأن الحالة الأمنية السائدة بين أرمينيا وأذربيجان، والتي ركزت على التطورات الأخيرة في ممر لاتشين. وأؤكد من جديد دعم غانا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى المساعدة في إيجاد حل دائم للنزاع الذي طال أمده بين البلدين الجارين.

وأرحب أيضاً بممثلي أرمينيا وأذربيجان، المشاركين في جلسة اليوم بموجب المادة ٣٧.

أحاط وفد بلدي علماً على النحو الواجب بالشواغل التي أعربت عنها أرمينيا في رسالتها المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وكذلك بالرسالة المماثلة الموجهة من أذربيجان إلى المجلس والمؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ونشجع الطرفين على التوقف عن التلاوم ومواصلة العمل من خلال الحوار كوسيلة لحل جميع الشواغل.

إن غانا، بوصفها صديقة لأرمينيا وأذربيجان، لا تزال تشعر بالقلق إزاء التوترات الشديدة التي تجتاح البلدين منذ قرون والتي تندلع بصورة متقطعة في شكل نزاع مسلح، مما يؤدي إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين والعسكريين، فضلاً عن تدمير البنية التحتية. فالطابع الدائم للهويات العرقية والثقافية والتاريخية للسكان والذي يؤثر، كما نعلم، تأثيراً كبيراً على النزاع، يتطلب من الجانبين والمجتمع الدولي

وبوصفنا أعضاء في المجلس، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب ذلك وللمنع وقوع كارثة أخرى من صنع الإنسان على مرأى منا. ولذلك تدعو أيرلندا السلطات الأذربيجانية إلى استعادة حرية وأمن الحركة على طول ممر لاتشين على الفور من دون قيد أو شرط، بما يتماشى مع البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

إن أرمينيا وأذربيجان، بوصفهما دولتين طرفين في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملزمتان بضمان الحق في التجمع السلمي. وينبغي احترام أي ممارسة مشروعة لذلك الحق، مع ضمان عدم المساس بالسلامة العامة أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم.

لقد حان الوقت لضبط النفس ووقف التصعيد. وحان الوقت لتخفيف حدة الخطب والامتناع عن التهديدات والاستفزازات. وحان الوقت لمواصلة جهود المصالحة الهامة لمنع المزيد من الخسائر غير الضرورية في الأرواح. ويمكن، بل وينبغي، معالجة الشواغل من خلال الحوار والمشاورات مع الأطراف المعنية. ونرحب بالخطوات التي اتخذها زعيما أرمينيا وأذربيجان للتغلب على خلافاتهما والتوصل إلى سلام دائم ومستدام في المنطقة.

وتؤيد أيرلندا التوصل إلى تسوية تفاوضية وشاملة ومستدامة للنزاع، بما في ذلك تسوية وضع ناغورنو - كاراباخ الذي طال أمده. ونواصل دعمنا الكامل للإطار الدولي لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيق ذلك الهدف. ونؤيد بقوة المساعي المستمرة والنشطة من جانب الاتحاد الأوروبي لدعم الجانبين في عملهما الهام لحل المسائل المتبقية سلمياً، بما في ذلك من خلال عملية الحوار في بروكسل.

وتؤيد أيرلندا، جنباً إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، الهدف المشترك في جعل جنوب القوقاز منطقة يمكن للناس فيها أن يعيشوا في سلام وأمن ورخاء. وأشجع جميعنا الجالسين حول هذه الطاولة على أن نفعل الشيء نفسه.

ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يؤدي دوراً في تيسير المفاوضات الموجهة نحو الحل الكامل لنزاع ناغورنو - كاراباخ وإبرام معاهدة سلام بين أرمينيا وأذربيجان في المستقبل. وما زلنا نؤيد جهود الوساطة الدولية الجارية التي تبذلها قوة حفظ السلام الروسية، فضلاً عن جهود مجلس الاتحاد الأوروبي والرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ولتحقيق فوائد تلك الجهود بالكامل، يجب أن تكون متماسكة ومنسقة ومتحمزة حول مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما نحث الجانبين على أن يظلا منفتحين وملتزمين بمختلف جهود الوساطة الموجهة نحو تحقيق السلام الدائم، الذي يظل بعيد المنال عن شعبيهما.

رابعاً، نشدد على ضرورة أن يعطي كلا الجانبين الأولوية للمصالح الإنسانية للسكان المدنيين. ويجب على كلا الجانبين ضمان تجنب الأعمال التي يمكن أن تنتهك عن غير قصد حقوق الإنسان الأساسية للشعب، بما في ذلك الحق في حرية التنقل. ويجب معالجة أي إغلاق حقيقي أو متصور لممر لاتشين على وجه السرعة لضمان الحركة المستمرة والأمنة لجميع الأشخاص والسلع التجارية.

أخيراً، أود أن أؤكد من جديد التزام غانا بالتطلع الجماعي للمجلس إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين أرمينيا وأذربيجان وفي منطقة القوقاز عموماً.

**السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

إن أيرلندا، شأنها شأن الآخرين، تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إغلاق ممر لاتشين، والذي بدأ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر وكان له تداعيات خطيرة على السكان المحليين. فمن دون حرية حركة الأشخاص والسلع والأغذية واللوازم الطبية عبر ذلك الممر الحيوي، سيواجه شعب ناغورنو - كاراباخ بالتأكيد أزمة إنسانية في هذا الشتاء.

أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إطلاعنا على آخر التطورات المتعلقة بالحالة على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. تشير التقارير المتعلقة بفرض حصار على ممر لاتشين إلى آثار سلبية على توريد المواد الأساسية مثل الأغذية والأدوية إلى ناغورنو كاراباخ. وهذه مسألة تثير قلقا بالغا ويمكن أن تتحول إلى أزمة إنسانية. ونشارك الأمين العام في الدعوة إلى تخفيف حدة التوترات وضمان حرية وأمن الحركة على طول الممر تماشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة الجارية في المنطقة. وما فتئ موقفنا يتمثل في أنه ينبغي تسوية هذه المنازعات من خلال الدبلوماسية والحوار. ونشجع كلا الجانبين على اتباع مسارات دبلوماسية للتوصل إلى حل دائم سلمي.

ونظّل نعيد التأكيد على أن النظام العالمي يركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول.

أستاذف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

**السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الهندية على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم الطارئة.

يُعزى الطابع الملح للمسألة إلى الأزمة الإنسانية المتطورة التي أوجدتها أذربيجان نتيجة لفرضها حصارا غير قانوني على سكان ناغورنو كاراباخ في انتهاك مباشر لالتزاماتها القائمة - ولا سيما البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ - فضلا عن التزاماتها الدولية القائمة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تم فعليا منع المرور الآمن للأشخاص والأغذية والأدوية إلى سكان ناغورنو كاراباخ لأن أذربيجان شرعت في حملة ضخمة من الاحتجاجات التي ترعاها الدولة على طول ممر لاتشين، وأغلقت طريق الإمداد الوحيد للدخول إلى منطقة

**السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على وضوح إحاطته بشأن الحالة على طول ممر لاتشين والتوترات بين أرمينيا وأذربيجان.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بفرض حصار على ممر لاتشين منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مما قد يؤدي إلى أزمة إنسانية. يجب ضمان حق المرور عبر الممر بشكل مطلق. ومن الحيوي أن نستقي الدروس من الاشتباكات الواسعة النطاق التي وقعت في أيلول/سبتمبر على الحدود المباشرة بين البلدين، والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا من كلا الجانبين. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن الخطاب الاستفزازي الذي يمكن أن يؤجج العدا. يجب على الطرفين الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

ونحيط علما بالموقف الذي أعربت عنه السلطات الأذربيجانية، التي تنفي أي نية لإغلاق ممر لاتشين، مشيرة إلى المخاطر البيئية الناشئة عن استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة. وعلى أية حال، لا بد من إجراء تحقيق مستقل لإثبات الحقائق وتزويد مجلس الأمن بحقيقة الحالة على طول ذلك الطريق، وهو حيوي وضروري لتزويد السكان بما يحتاجون إليه. ونكرر التأكيد على أهمية مواصلة المفاوضات على أساس الإطار المحدد في الاتفاق الثلاثي، بغية التوصل إلى تسوية للمسائل المعلقة الحاسمة، بما في ذلك توقيع معاهدة سلام وترسيم الحدود. وندعو كلا الطرفين إلى وقف التصعيد وبذل كل ما في وسعهما لتحدهة الحالة وتحسين الحياة اليومية للسكان المعنيين، وخاصة الآن في فصل الشتاء.

وبالنظر إلى الحالة الهشة على أرض الواقع، يجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه لتعزيز الحوار بغية إيجاد حل من شأنه أن يعزز قضية التعايش السلمي بين البلدين. ونشجع جميع المبادرات الإقليمية التي تشجع بناء سلام دائم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

في الميدان، فإن المفاوضات بين سلطات ناغورنو - كاراباخ والجانب الأذربيجاني، الرامية إلى إعادة فتح الممر بأمان وبدون عوائق، لم تسفر حتى الآن عن أي نتائج. ويشكل الطابع المنسق لأعمال أذربيجان، بما في ذلك الحوادث السابقة التي استهدفت السكان المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية، دليلاً آخر على أن إغلاق ممر لاتشين هو في الواقع عملية مخططة مسبقاً تنفذها السلطات الأذربيجانية بقصد إلحاق الأذى بالسكان المدنيين وخلق أزمة إنسانية واسعة النطاق في ناغورنو - كاراباخ. إن ادعاءات السلطات الأذربيجانية بعدم فرض أي قيود على ممر لاتشين هي ببساطة ادعاءات زائفة، وتعكس النهج المعتاد الذي تتبعه أذربيجان في إلقاء اللوم على الضحايا في محاولة لإنكار مسؤوليتها عن انتهاكاتها الجسيمة للالتزامات الدولية القائمة. وأي إشارة إلى الشواغل البيئية من أي نوع ليست سوى ذريعة زائفة لتبرير زيادة حرمان سكان ناغورنو - كاراباخ من سبل عيشهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، في انتهاك خطير للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الصكوك الدولية الأساسية الأخرى.

ومن المفارقات أنه من الحقائق الثابتة أنه عندما يتعلق الأمر بمسائل الحريات المدنية والسياسية، فإن سجل أذربيجان الديمقراطي هو واحد من أدنى السجلات في العالم، مع سجل حافل من قمع الاحتجاجات واحتجاز عشرات السجناء السياسيين لمعاقتهم على ممارسة حقهم في التجمع. وبالتالي فإن الإيحاء بأنه يمكن أن يكون هناك ناشطون في المجتمع المدني قادرون على إطلاق حملة مماثلة من حيث الحجم والنطاق من دون توجيه وإشراف مباشرين من سلطات الدولة هو أمر غير قابل للتصديق على أقل تقدير. في الواقع، إن ما يسمى بالمحتجين تحت ذريعة البيئة مدرجون على أنهم يرفعون مطالب لا تتوافق مع البيان الثلاثي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصار المستمر لممر لاتشين ليس مجرد حالة معزولة، بل هو دليل آخر على العنف المنهجي الذي دبرته السلطات الأذربيجانية بهدف إخضاع شعب ناغورنو - كاراباخ

ناغورنو كاراباخ والخروج منها. وتشكل أعمال أذربيجان انتهاكاً مباشراً للمفردة ٦ من البيان الثلاثي، التي تنص على أن ممر لاتشين سيوفر الرابط بين ناغورنو - كاراباخ وأرمينيا ويظل تحت سيطرة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي، وأن أذربيجان "ستضمن سلامة المواطنين والمركبات والبضائع التي تسير على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين".

وأذربيجان، بتدبيرها حصاراً غير قانوني لممر لاتشين بذريعة ملفقة تتعلق بالشواغل البيئية، استهدفت فعلياً مجموعة من السكان عددهم ١٢٠.٠٠٠ نسمة بعزلهم في ظروف إنسانية محفوفة بالمخاطر خلال فصل الشتاء. وقد أدى الحصار المفروض على شريان الحياة الإنساني الحاسم الأهمية هذا إلى اضطرابات متعددة وتجارب سلبية. وقد تقطعت السبل بما لا يقل عن ١٠٠٠ مدني على طول الطريق السريع المغلق خلال الأسبوع الماضي، ولم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم. وقد تم فصل الأطفال عن أسرهم. وأعيق توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، مما تسبب في حالات مهددة للحياة ومعاونة إنسانية. أصبح نقل المرضى للعلاج العاجل في المستشفيات الأرمينية مستحيلًا وأدى بالفعل إلى وفاة مريض كان في حالة حرجة. ومنذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، كانت هناك حالة واحدة لنقل مريض واحد في عملية تطلبت التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك حفظة السلام واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويشير ذلك بوضوح إلى أن الممر لا يزال مغلقاً أمام السكان، وليس مفتوحاً، كما قال الجانب الأذربيجاني. وقد تم بالفعل الإبلاغ عن نقص في الأغذية والسلع الأساسية الأخرى، حيث لم يتم بعد تسليم ٤٠٠٠ طن من الإمدادات إلى وجهتها. وقد تقاوم هذا الحصار الذي تعرض له شعب ناغورنو - كاراباخ بسبب انقطاع إمدادات الغاز لمدة ثلاثة أيام متتالية في ظروف الشتاء القاسية. وأدى نقص التدفئة إلى تعطيل المدارس في الواقع، وحرمان الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم.

إن الحالة المفزعة في ناغورنو - كاراباخ على وشك أن تصبح كارثة إنسانية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوات حفظ السلام

مناخ موات يمكن فيه مواصلة الأكاذيب والافتراءات وإشاعتها بسهولة. ومرة أخرى، أود أن أؤكد من جديد استعداد أرمينيا لتيسير الوصول للأغراض الإنسانية لإيفاد بعثات لتقصي الحقائق في الميدان.

إن التعهد الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب لم يتحقق بعد لشعب ناغورنو - كاراباخ. فبينما نتكلم الآن، تحتجز أذربيجان ما مجموعه ١٢٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، رهائن باستخدام سياسة لترهيب المدنيين ترعاها الدولة. إن ممثلهم موجود هنا اليوم لتقديم مجموعة جديدة من الأكاذيب والاتهامات للتغطية على الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان بذريعة الاحتجاجات التي ينظمها من يُسمون بنشطاء المجتمع المدني.

وتواصل أذربيجان تجاهل الأمر باتخاذ تدابير تحفظية، الصادر عن محكمة العدل الدولية ضد أذربيجان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فيما يتعلق بالالتزامات الإنسانية تجاه أسرى الحرب الأرمن وكذلك بشأن الحاجة إلى معالجة الخطاب السائد المعادي للأرمن، بما في ذلك على مستوى المسؤولين العموميين والمؤسسات العامة، وذلك من بين تدابير أخرى.

وتبرهن استقراوات أذربيجان وأعمالها العدوانية المستمرة بلا هوادة على أنه في غياب تدابير قوية للمساءلة، بما في ذلك تطبيق الجزاءات، سيدج المعتدي ما يشجعه على مواصلة اختبار تصميم المجتمع الدولي وقدرته على الصمود وقدرة المجلس على الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن ادعاءات أذربيجان بأنها حلت نزاع ناغورنو - كاراباخ عن طريق استخدام القوة على نطاق واسع وألغت جميع الحقوق الجماعية لشعب ناغورنو - كاراباخ، بل ومحت اسم هذه الأرض التي يسكنها الأرمن منذ آلاف السنين، ما هي إلا علامات إنذار واضحة على انتهاج سياسة متعمدة للإبادة الجماعية. وتدعي أذربيجان أن نزاع ناغورنو - كاراباخ، المدرج في جدول الأعمال الدولي على مدى الثلاثين عاما الماضية، قد أصبح مسألة داخلية يمكنها معالجتها على

للتطهير العرقي. وفي وقت سابق من هذا العام، أبلغنا الدول الأعضاء بقطع أذربيجان المتعمد لإمدادات الغاز عن منطقة ناغورنو - كاراباخ، الذي استمر لعدة أسابيع في ظل ظروف جوية قاسية. ووجهنا انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى أن أذربيجان ما فتئت تلجأ إلى العنف الذي يستهدف المدنيين الأرمينيين، بمن فيهم المشتغلون بالزراعة، فضلا عما تمارسه من ضغط نفسي على سكان المجتمعات المحلية الحدودية باستخدام مكبرات الصوت والهجمات الإلكترونية التي ترعاها الدولة. وعلاوة على ذلك، تعرضت قرية باروخ في ناغورنو - كاراباخ للتطهير العرقي فعليا جراء العملية الهجومية التي نفذتها أذربيجان.

ولاستباق الدفعة المقبلة من الاتهامات المضادة التي سيطلقها ممثل أذربيجان فيما يتعلق بما يسمى بالشواغل البيئية، فإنه يمكن النظر في إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة للنظر في هذه المسألة إن كانت أذربيجان مهتمة بإجراء تقييم مستقل للحالة البيئية.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية، أود أن أشير إلى أن نشاط زرع الألغام، إن وجد، فإنه يقتصر على أراضي أرمينيا لأغراض دفاعية بحتة لأن أذربيجان لا تهدد باستخدام القوة ضد أرمينيا بشكل منتظم فحسب، بل تواصل أيضا احتلالها غير القانوني لأكثر من ١٤٠ كيلومترا مربعا من الأراضي الخاضعة لسيادة بلدي.

والواقع أنه لو كانت أذربيجان مهتمة حقا بإجراء تقييم شامل للحالة في ناغورنو - كاراباخ، لما منعت المجتمع الدولي من الوصول إلى المنطقة. وأود أن أذكر بأنه أثناء العدوان الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان على ناغورنو - كاراباخ في خريف عام ٢٠٢٠ وفي أعقابها، أيدت كل من أرمينيا وناغورنو - كاراباخ زيارة بعثة الأمم المتحدة للمنطقة بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمشاركة وكالات أخرى، لنقل الصورة كاملة إلى الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي عن الحالة الإنسانية والأمنية وحالة حقوق الإنسان في ناغورنو - كاراباخ.

وحتى يومنا هذا، لم تخدم عرقلة وصول المجتمع الدولي بأمان وبلا عوائق إلى ناغورنو - كاراباخ سوى غرض وحيد، ألا وهو، تهيئة

للتلاعب بالحقائق وتشويهها وتزييفها. فقد أنشئت هذه الهيئة لتكون الوصي على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويشكل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حجر الزاوية في ذلك الصدد. ومع ذلك، فمن غير المقبول إطلاقاً أن تستمر قوى معينة في إساءة استخدام هذه الهيئة للتعدي على سيادة بلدي وسلامته الإقليمية.

وأود بداية أن أقدم بعض التوضيحات المهمة فيما يتعلق بالمصطلحات لأن استخدامها الدقيق ضروري لكفالة الاحترام الواجب للحقوق والمسؤوليات السيادية للدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أولاً، ما من شك في أن الأمم المتحدة يجب ألا تعترف إلا بالأسماء الجغرافية التي تطلقها السلطات الوطنية الشرعية والمختصة على الأراضي الخاضعة لسيادتها، وألا تستخدم سوى تلك الأسماء. ولذلك، يجدر التذكير بأن ما تسميه أرمينيا وبعض أعضاء المجلس خطأً "ناغورنو - كاراباخ" هي أرض أذربيجانية ذات سيادة ومعترف بها دولياً وكانت تحت الاحتلال الأرميني غير المشروع لما يقرب من ٣٠ عاماً - وأؤكد ما يقرب من ٣٠ عاماً من الاحتلال الأرميني. وقد أُعيد تأكيد ذلك باستمرار في قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). والاسم القانوني لهذه المنطقة من أذربيجان هو الآن "منطقة كاراباخ الاقتصادية" أو منطقة كاراباخ على سبيل الاختصار.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة في المنطقة المحيطة بممر لاتشين، ترفض أذربيجان بصورة قاطعة جميع ادعاءات أرمينيا لكونها عارية تماماً عن الصحة وباطلة. فممر لاتشين يقع بالكامل في أذربيجان داخل مقاطعة لاتشين الأذربيجانية التي غزتها القوات المسلحة الأرمينية واحتلتها في أيار/مايو ١٩٩٢. وأرغم سكان لاتشين، الذين يزيد عددهم على ٧٧ ٠٠٠ نسمة، على ترك ديارهم وممتلكاتهم، وقامت القوات الأرمينية بنهب وإحراق البلدة والقرى المحيطة بها. وفي أعقاب الحرب التي استمرت ٤٤ يوماً قبل عامين، ووفقاً للفقرة ٦ من البيان الثلاثي

الصعيد المحلي. غير أن الحقائق المستنقة من أفعال أذربيجان، بما في ذلك فرض العقاب الجماعي وإنزاله على جميع سكان ناغورنو - كاراباخ، تدل على عكس ذلك. ويتمثل السبيل الوحيد الممكن لضمان حقوق شعب ناغورنو - كاراباخ وأمنهم في استمرار مشاركة المجتمع الدولي في معالجة الحالة.

وندرک أن هناك خلافات عميقة بين أعضاء المجلس بشأن الأزمة الكبرى المستمرة في أوروبا. وندرک أيضاً أن بعض أعضاء المجتمع الدولي يلجأون، جراء التحديات المتزايدة في مجال الطاقة، إلى التعاون بشكل أوثق مع دولة أذربيجان المصدرة للمواد الهيدروكربونية. بيد أننا مقتنعون بأن هذا النوع من التعاون لا يمكن، ولا ينبغي، أن يعرض قيم ومبادئ العدالة والإنسانية والكرامة والحرية للخطر، وبالتالي لا يمكن أن يأتي على حساب حقوق الإنسان الأساسية لشعب ناغورنو - كاراباخ وأمنهم المادي.

وفي ظل الظروف الراهنة، نحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات لمطالبة أذربيجان باحترام كامل أحكام البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وإعادة فتح ممر لاتشين فوراً من دون قيد أو شرط بإزالة جميع العقبات أمام التنقلات والاتصالات الآمنة والمأمونة وبلا عوائق؛ ونشر بعثة لتقصي الحقائق في ناغورنو - كاراباخ وممر لاتشين لتقييم الحالة الإنسانية على أرض الواقع؛ وكفالة وصول وكالات الأمم المتحدة من دون عوائق إلى ناغورنو - كاراباخ لتقديم المساعدات الإنسانية.

وتدعو أرمينيا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين واتخاذ التدابير المناسبة وإلى أن يدين بشدة الأعمال العدوانية التي تقوم بها أذربيجان، كونها تشكل تهديداً وجودياً لشعب ناغورنو - كاراباخ وحقهم في العيش بحرية وكرامة وبلا خوف من الاضطهاد الخارجي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد عليليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** تعرب أذربيجان عن

أسفها العميق لاستغلال أرمينيا لمجلس الأمن في حملة تقودها الدولة

تشاطر مجموعة كاملة من الخرائط لمئات الآلاف من الألغام التي زرعتها عشوائياً على أراضي أذربيجان أثناء احتلالها، بل زرعت ألغاماً جديدة على أراضي بلدي في فترة ما بعد النزاع.

ومنذ آب/أغسطس من هذا العام، تم اكتشاف أكثر من ٧٠٠ ٢ من الألغام تم إنتاجها في أرمينيا في عام ٢٠٢١ في الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان. ومن الواضح أن تلك الألغام نقلت من أرمينيا عبر طريق لانتشين "الإنساني". ويوم الأربعاء الماضي، أصيب سبعة أشخاص وقتل واحد في انفجار لغم في منطقة كالباجار في أذربيجان. وكانت المنطقة التي وقع فيها الحادث بعيدة كل البعد عن خط التماس السابق، وزرعت الألغام هناك أثناء انسحاب القوات المسلحة الأرمينية من منطقة كالباجار بموجب أحكام الفقرة ٦ من البيان الثلاثي. وإجمالاً، وبعد التوقيع على البيان الثلاثي، وقع ٢٧٦ مواطناً أذربيجانياً ضحايا للألغام، قتل ٤٦ منهم، من بينهم ٣٥ مدنياً. والاستنتاج واضح: إن أرمينيا تحاول إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية بغية عرقلة مشاريع أذربيجان الرئيسية لإعادة الإعمار في الأراضي المحررة وعودة مئات الآلاف من المشردين داخلياً إلى ديارهم.

وعلاوة على ذلك، أسيء أيضاً استخدام طريق لانتشين للتجارة غير المشروع بالمعادن وغيرها من الموارد من أراضي أذربيجان حيث تنتشر وحدة حفظ السلام الروسية. وهذه المشكلة ليست جديدة. وقد وجهت أذربيجان انتباه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً إلى أدلة دامغة وموثقة جيداً تشهد على وجود أنشطة اقتصادية غير مشروعة واسعة النطاق في الأراضي الأذربيجانية المحتلة سابقاً، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي الواقع، من بين ١٥١ موقعا للرواسب المعدنية تم تحديدها في هذه الأراضي قبل الاحتلال، تم استغلال ٥٢ موقعا لأول مرة في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تم توسيع وتكثيف العديد من عمليات التعدين التي كانت قائمة قبل اندلاع النزاع. وإلى جانب كون عمليات التعدين وقلع الأحجار عملاً غير قانوني من

المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أعيدت مقاطعة لانتشين إلى أذربيجان، في حين التزمت أذربيجان بضمان أمن تنقل الأشخاص وحركة المركبات والبضائع على طول طريق لانتشين. ولم تقم حكومة أذربيجان ولا النشطاء المحتجون بإغلاق طريق لانتشين. ولم يطرأ أي تغيير على نظام تنقل المواطنين وحركة البضائع والمركبات على طول الطريق، مع استمرار حفظه السلام في أداء واجباتهم لحماية الطريق. وتظهر مقاطع الفيديو التي تمت مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي مرور مختلف أنواع المركبات دون عوائق، بما في ذلك سيارات الإسعاف والقوافل الإنسانية.

والادعاءات المتعلقة بالعواقب الإنسانية المزعومة للحالة ادعاءات كاذبة بنفس القدر. وهذا ليس سوى مظهر آخر من مظاهر التلاعب المتهور من جانب أرمينيا بالحالة لأغراض سياسية خبيثة واضحة. ولا يوجد أي عائق على الإطلاق فيما يتعلق بتوريد السلع لاستخدام السكان المحليين، أو فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية الأساسية.

وبما أن المسألة عرضت على المجلس، أود أن أغتتم هذه الفرصة لأبلغ أعضاءه بمسار الأحداث التي أدت في نهاية المطاف إلى قيام مجموعة من المجتمع المدني بتنظيم مظاهرة على طريق لانتشين.

في انتهاك للفقرة ٤ من البيان الثلاثي الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، منذ أكثر من عامين، ترفض أرمينيا الانسحاب الكامل لقواتها المسلحة وتشكيلاتها المسلحة غير القانونية من أراضي أذربيجان، حيث يتم نشر وحدة حفظ السلام الروسية مؤقتاً، وتواصل أنشطتها العسكرية غير القانونية فيها.

وبينما تتكهن أرمينيا بالأهمية الإنسانية لطريق لانتشين، فإنها تستخدمه بنشاط في الوقت نفسه لأغراض عسكرية، بما في ذلك تناوب أفراد القوات المسلحة ونقل الأسلحة إلى الإقليم، في انتهاك واضح للقانون الدولي والفقرة ٦ من البيان الثلاثي.

وفضلاً عن ذلك، وفي انتهاك للفقرة ١ من البيان الثلاثي، الذي ألزم الجانبين بإنهاء جميع الأعمال القتالية، فإن أرمينيا لا ترفض فقط

للبيان الثلاثي ولا يمكن التسامح معه. وستواصل أذربيجان الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وحقوق مواطنيها وسلامتهم بكل الوسائل المتاحة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وعلى وجه الخصوص، تحرص أذربيجان على أن تضمن لمواطنيها من أصل أرمني الحقوق والحريات التي يتمتع بها جميع مواطني أذربيجان على قدم المساواة ودون تمييز، وفقا لدستورها وتشريعاتها والتزاماتها الدولية. إن هذه مسألة داخلية ولن تسمح أذربيجان بالتدخل الخارجي فيها.

لقد اتخذت أذربيجان خطوات حثيثة نحو تعزيز الحوار مع السكان الأرمن المحليين كما فعلت أثناء تشييد طريق لاتشين الجديدة وفيما يتعلق باستغلال خزان مياه سارسانغ. ولكن تظل هذه الاتصالات بحاجة إلى مزيد من الدعم والتشجيع. ويبدو أن أرمينيا وبعض البلدان الثالثة لا تشعر بالارتياح للتطورات الإيجابية الجارية في الميدان وبدأت اللجوء إلى جميع أشكال الاستفزازات بغرض زيادة التوتر وتقويض عملية التطبيع الهشة أصلا. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تعيين رجل أعمال سبئ السمعة - روبن فارديان - مؤخرا في منطقة كاراباخ في أذربيجان، لا صلة له بالمنطقة ويشارك بشكل مباشر في الاستغلال غير المشروع لموارد أذربيجان الطبيعية بالإضافة إلى الأفعال المكثفة المزعجة للاستقرار من قبل بعض الأطراف الفاعلة الخارجية.

وتظل أذربيجان ملتزمة بالسلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. ويعتبر توطيد علاقات الحسن جوار بين أرمينيا وأذربيجان عنصرا رئيسيا لبناء منطقة جنوب القوقاز بصورة آمنة ومستقرة وتعم بالرخاء بواسطة التطبيع الإقليمي الكامل. وموقف أذربيجان في ذلك الصدد واضح ومبدئي ومتسق استنادا إلى القانون الدولي والممارسات الدولية الراسخة. وقد بادرت أذربيجان بعد انتهاء النزاع مباشرة بعملية تطبيع العلاقات الثنائية مع أرمينيا على أساس الاعتراف والاحترام المتبادلين لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا، بما في ذلك عن طريق التوقيع على معاهدة سلام تستند إلى تلك المبادئ.

أعمال استغلال الموارد الطبيعية لدولة ذات سيادة، فإنها تجري في ظل مراقبة وإشراف بيئيين ضعيفين، بما في ذلك عدم معالجة النفايات السائلة وإعادة تأهيل المواقع في تجاهل صارخ للمعايير التقنية المتصلة بالبيئة. وقد ترتبت على ذلك آثار بيئية، مثل إزالة الغابات وتدهور الأراضي؛ وتلوث الأنهار بالرواسب المعلقة أو تعكر مياهها؛ والتلوث الكيميائي للمياه والتربة والكائنات الحية.

ولذلك، يشكل سلب ونهب ثروتنا الطبيعية السيادية، فضلا عن العواقب البيئية القاسية، مصدر قلق كبير بالنسبة للجمهور الأذربيجاني بأسره. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، لم يتوقف الاستغلال غير القانوني للرواسب المعدنية في منطقة النشر المؤقت لقوات حفظ السلام، وخاصة في موقعي غزيبولوغ لرواسب الذهب ودميريلي لرواسب الموليبدينوم النحاسية، بل على العكس، فقد توسع أكثر. وبالإضافة إلى كون هذه الأنشطة غير قانونية في حد ذاتها، فإنها تسبب أضرارا جسيمة للبيئة وتلوث المنطقة وتدمر النظام الإيكولوجي الهش.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من الاتفاق على خارطة طريق مع قيادة وحدة حفظ السلام، قامت مجموعة من الأشخاص المجهولين قبل ١٠ أيام بمنع مسؤولين من وزارة البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان، والدائرة الحكومية للشؤون العقارية التابعة لوزارة الاقتصاد في أذربيجان، وشركة آذر غولد المساهمة المغلقة من إجراء عمليات تفتيش في مواقع الرواسب المعدنية المثيرة للقلق وتقييم الأضرار والمخاطر البيئية المحتملة، بما في ذلك التأثير على موارد المياه الجوفية والسطحية. وتسبب ذلك الحادث في سخط مبرر بين الجمهور وأدى إلى احتجاجات سلمية من جانب الناشطين البيئيين على طريق لاتشين - شوشا، وهي احتجاجات لا تزال مستمرة حتى الآن، حيث لا تزال أجهزة الدولة ذات الصلة في أذربيجان ممنوعة من الوصول إلى المواقع المعنية.

وبموجب البيان الثلاثي، من المتوخى استخدام طريق لاتشين حصرا للأغراض الإنسانية. ويشكل إساءة استخدام الطريق لأي أغراض أخرى، وخصوصا الأنشطة العسكرية غير المشروعة، مثل زرع الألغام أو الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية لأذربيجان، خرقا جوهريا

كما نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي لإقناع أرمينيا بالرد بالمثل على عرض أذربيجان والتقيد بالتزاماتها الدولية ووضع حد لأنشطتها غير القانونية ووقف المطالب الإقليمية والاستفزازات السياسية والعسكرية والتخلي عن خطابها وأعمالها العدوانية وجبر الضرر الذي لحق بأذربيجان والدخول في مفاوضات مباشرة بحسن نية للتوصل إلى حلول دبلوماسية سلمية لجميع المسائل المتعلقة بالعلاقات بين الدول بين أذربيجان وأرمينيا. ونحث الأطراف الثالثة مرة أخرى على الامتناع عن اتخاذ إجراءات وبيانات أحادية الجانب من شأنها أن تشجع النزعة الانتقامية في أرمينيا على حساب المنظورات الناشئة للتطبيع الإقليمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥ .